

# قرار جمهوري لإنشاء "مرسى يخوت" بالساحل الشمالي .. مشاريع مليارية للأغنياء تؤجل أحلام الفقراء



الخميس 4 يونيو 2026 03:00 م

نشرت الجريدة الرسمية في 23 مايو 2026 قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2026 باعتبار مشروع إقامة مارينا يخوت بمنطقة الكيلو 92 في الساحل الشمالي الغربي مشروعًا قوميًا مسندًا إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة

وأثار القرار غضبًا واسعًا وسخرية حادة بين مصريين رأوا أن الحكومة تمنح ركن اليخوت صفة قومية في بلد يواجه سكانه غلاء المعيشة والدين العام وتراجع الخدمات الأساسية، بدل توجيه الموارد إلى احتياجات أكثر إلحاحًا

## قرار حكومي يمنح اليخوت أولوية قومية

في البداية حسمت الجريدة الرسمية طبيعة القرار المتداول، إذ صدر القرار عن رئيس مجلس الوزراء وليس قرارًا جمهوريًا مباشرًا، لكنه ظل مرتبطًا بالسلطة التنفيذية التي تدير مشروعات السيسي القومية من أعلى

وبحسب القرار، اعتبرت الحكومة مشروع إقامة مارينا يخوت في الكيلو 92 من المشروعات القومية في تطبيق أحكام قانون البناء، وأسندت تنفيذه إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة

كما كشف هذا الإسناد نمطًا متكررًا في حكم السيسي، حيث تدخل المؤسسة العسكرية إلى قطاعات السياحة والعمارة والترفيه، بينما تتراجع الرقابة العامة على جدوى المشروعات وتكلفتها ومردودها الاجتماعي

وفي هذا السياق كتب الصحفي طارق سلامة أن المشكلة لا تتوقف عند القرار، بل تشمل خطاب المسؤولين حول سياحة اليخوت، متسائلًا هل ركب المسؤول يخنًا في أي مكان بالعالم حتى يتحدث كخبير

كل مرة أشرف يتكلم، ما زلت باستغرب قد إيه بيقول كلام ما عندوش أي خبرة فيه السؤال: هل في حياته ركب يخن في أي مكان في العالم علشان يتكلم وكأنه فاهم؟

طيب على الأقل ما يسأل المطورين العقاريين والسياحيين الكبار اللي حواليه، واللي يمارسوا النشاط ده كل سنة في أوروبا

غير إن القوانين... <https://t.co/aePADFzmPr>

— Tarik Salama (@tariksalama) June 3, 2026

وأضاف سلامة أن القوانين في مصر تعطل سياحة اليخوت، وأن مصر من أكثر الدول تلوينًا للبحر المتوسط، وأن هذا الملف كان أولى بالاهتمام قبل تسويق مشروع سياحي فاخر

ويخدم رأي الباحث الاقتصادي عمرو عادل هذا المحور، إذ يرى أن توسع الدولة في الإنشاءات والعقارات لا يصنع إصلاحًا هيكليًا، لأن هذه القطاعات لا تصدر ولا تقلل الواردات

لذلك يظهر قرار المارينا كامتداد لسياسة إنفاق عمراني لا ترتبط مباشرة بمعيشة المواطنين، لأن المشروع يخاطب ملاك اليخوت ورواد الساحل المغلق لا مستخدمي المواصل أو المستشفيات والمدارس

## تكلفة مليارية وسخرية من مشروع لا يخلص المصريين

في المقابل لم ينشر القرار الحكومي تكلفة واضحة للمشروع، لكن الغضب الشعبي استدعى تكلفة مارينا مراسي السابقة التي أعلنت عقود تنفيذها في 2018 بقيمة 2 مليار جنيه

وقد شملت تلك العقود 1.2 مليار جنيه لتنفيذ شاليهات وخدمات محيطه بالمرسى، و800 مليون جنيه لتنفيذ حوض المارينا، بما جعل كلمة اليخوت مرتبطة بتكاليف مليارية في الوعي العام

ومن هذه الزاوية كتبت صابرين رجب بسخرية أن إقامة مارينا لليخوت في الساحل الشمالي أصبحت مشروعًا قوميًا، وأن كل واحد من 120 مليون مصري لن يقلق على ركنة يخته

طيب الحمد لله أن إقامة مارينا لليخوت بالساحل الشمالي بقى مشروع قومي ☹️  
كده كل واحد من 120 مليون مصري من هيقلق على ركنة اليخت بتاعه ☹️  
إحنا بقينا عايشين في فترة حكم الخديوى إسماعيل واللى عايز يفهم يقرأ [pic.twitter.com/5O2w6oC7ce](https://pic.twitter.com/5O2w6oC7ce) — Sabreen Ragab (@JoK4Y0KPoPAdTm3) June 3, 2026

وبالنبرة نفسها كتب صبحي إبراهيم أن المواطن كان محتارًا في مكان ركن اليخت، ثم ختم سخريته بجملة حادة قال فيها إن الدولة ضحكت من جهلها الأمم

الحمد لله الواحد كان محتار هيركن اليخت بتاعه فين ☹️☹️  
يا دولة ضحكت من جهلها الأمم  
— صبحي إبراهيم (@avn00q1WjzUIF1q) June 3, 2026

وتعكس هذه السخرية فجوة سياسية واضحة، لأن المواطن الذي يسمع خطاب التقشف في الخبز والكهرباء والوقود يرى الحكومة تستخدم وصف المشروع القومي في ملف لا يمسه حياته اليومية

هنا يدعم رأي زياد بهاء الدين هذا السياق، إذ حذر من استمرار مصيدة الديون في مصر ما لم تحدث طفرة في الإنتاج والاستثمار والتصدير والتشغيل الحقيقي

وعلى هذا الأساس لا تبدو مارينا اليخوت مشروعًا اقتصاديًا مقنعًا للرأي العام، لأنها تأتي وسط أعباء ديون وفوائد وموازنات مضغوطة، بينما تبحث الأسر عن دخل يكفي الطعام والدواء

## الساحل والبيئة والذاكرة السياسية ضد رواية الحكومة

على مستوى البيئة لم يبدأ الجدل مع قرار 2026، لأن مشروعات اليخوت في الساحل الشمالي ارتبطت سابقًا بأزمات نحر شواطئ وعكارة مياه وشكاوى من سكان قرى متضررة

وقد ربط طارق سلامة اعتراضه بملف التلوث البحري، مشيرًا إلى أن مصر تحتاج أولًا إلى معالجة القوانين والملوثات قبل الحديث عن سياحة يخوت تنافس سواحل أوروبا

كما أشار سلامة إلى أن الساحل الشمالي المصري يفتقد التنوع الجغرافي والعمراني مقارنة بمسارات اليخوت الأوروبية الممتدة من اليونان إلى جبل طارق، ولذلك وصف الإنفاق بأنه أموال ستلقى في البحر

وفي هذا الإطار قال الجيولوجي صلاح حافظ رئيس جهاز شؤون البيئة الأسبق إن مشروع مرسى مراسي كان سببًا في نحر شواطئ الساحل الشمالي، وربط الأزمة بتغيرات حدثت قرب المرسى

وبينما يقدم الخطاب الرسمي المشروع بوصفه تنشيطًا لسياحة اليخوت، يستدعي المعارضون ذاكرة مختلفة للمشروعات القومية، إذ كتب محمد أن مشروعًا قوميًا كان يعني تعليمًا وعلاجًا وإصلاحًا زراعيًا وتأميم قناة السويس

مارينا اليخوت مشروع قومي

احااا

أنا اعرف المشاريع القومية بتاع خالد الذكر عبدالناصر

لما عمل

التعليم مجاني

العلاج مجاني

لما عمل اكتفاء ذاتي من اي حاجة وكل حاجة

لما امم قناة السويس

لما عمل الإصلاح الزراعي ووزع الاراضي علي الفلاحين

لاكن مارينا اليخوت دي مخدنهاش في الكيلاس <https://t.co/Zoxaw3Nugd>

— Mohamed N (@Decor20231) June 3, 2026

كذلك نشر عبدالفتاح طه تعليقًا ضمن موجة السخرية من القرار، بما أضاف إلى التفاعل الشعبي الرافض لفكرة تحويل مارينا اليخوت إلى ملف قومي وسط الأزمة الاقتصادية[]

متنسوش في المشروع القومي بتاع اليخوت تحجزو أماكن لركنة يخوت ١١ مليون من أصحاب المعاشات وتحطو شرط صاحب المعاش له ركنة يخت واحد وباقي أسرته يركنو يخوتهم في مكان آخر علشان ده مشروع قومي

تصدقو بالله أنتم حسابكم عسير عند رينا وأنتم بتتصرفو كما كان يفعل فرعون في شعبه <https://t.co/p3m14vTqPE>

— Abd Elfatah Taha (@abdo26157) June 3, 2026

وبذلك تتحول مارينا اليخوت من مشروع ساحلي محدود إلى مؤشر سياسي على أولويات الحكم، لأن الحكومة اختارت منح الرفاهية صفة قومية بينما تتراجع قدرة المواطنين على تحمل الفواتير الأساسية[]

في النهاية لا تكشف الأزمة غضبًا عابراً من مشروع سياحي فقط، بل تكشف رفضاً أوسع لطريقة إدارة المال العام تحت عناوين قومية تستخدمها السلطة لتبرير إنفاق لا يراه المواطن ضرورة[]

ولهذا ستبقى مارينا اليخوت مادة للسخرية السياسية ما دامت الحكومة تطالب المصريين بالصبر على الغلاء، ثم تمنح ركن اليخوت غطاء رسميًا لا يحصل عليه كثير من احتياجاتهم اليومية[]